في الواقع الاقتصادي

أولويات الحكومة .. والمطالبات

عباس الغالبي

بضوء المطالبات الرئيسية للمتظاهرين في بغداد وعدد من المحافظات خلال الأيام القليلة الماضية والتي تلخصت بالخدمات العامة والبطاقة التموينية ومكافحة الفساد المالي والإداري المستشري في جسد المؤسسات الحكومية، فأنها تعد أول الغيث الذي سيؤول إلى مطالبات عريضة وواسعة قد تهوي مناصب حكومية مهمة.

التظاهرات وان كانت محدودة لكن المطالبات كبيرة وتمثل هاجس السواد الأعظم من العراقيين بحسب معطيات الواقع التي تتحدث عن تراجع الخدمات وانحسار شبه تام للبطاقة التموينية وانتشار غير مسبوق لحالات من الفساد المالي والإداري، وهي جدليات تتحرك في بيئة أمنية هشة، وتراجع لافت للنظر في القطاعات الاقتصادية كافة واعتماد مفرط ووثني على النفط كمصدر تمويل وحيد تعتمد عليه الخدمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى كافة.

وفي ظل الضغط الشعبي الذي بدأت بوادره، في حين الحكومة مازالت تعكف على سد فراغاتها الوزارية لتبدأ رحلة أمدها ثلاث سنوات هي ما تبقى من عمر الدورة الانتخابية الحالية، نقول في ظل هذا الضغط الذي يتوقع له أن تتسع دوائره مع مرور الزمن إن الأمر أحوج ما يكون إلى أن تعمل الحكومة على ترتيب أوراقها على وفق أولويات ما تمثله المطالبات الشعبية ومن ثم تتصاعد الوتائر إلى القطاعات الأخرى.

ولعل الاستثمار والعمل على تفعيله وخلق مناخات خصبة ومناسبة هي الأولوية التي نراها الأجدر بالاهتمام من قبل الحكومة، ذلك أنها لم تعد تنفيذ مشاريع فحسب، بل اتجاه رصين لاستيعاب البطالة ولاسيما الخريجين وأصحاب الشهادات العليا، ومن الأجدر أن ننبه إلى أن الاستثمار الأمثل للثروة النفطية والغازية من خلال الإسراع بإقرار قانون النفط والغاز وتحريره من ربقة المناكفات السياسية هي الضرورة الأخرى التي يفترض أن ترافق عملية الاستثمار في القطاعات الأخرى،حيث يمكن أن يكون عنصر دعم وإسناد للمشهد الاستثماري برمته.

وسنرى فيما إذا سارت العملية الاستثمارية على وفق تخطيط محكم مشذب من سرطانات الفساد المالي والإداري أن المطالبات الشعبية التي تتعلق بالجانب الخدمي العام والمستوى المعيشي واقع حال وليست بعيدة المنال، لكن علينا ألا نتصور الأمور بهذه الكيفية البسيطة، ذلك أنها تتطلب جهداً عالي المستوى تتضافر فيه جهود الأجهزة التشريعية والتنفيذية والرقابية والقضائية، مدعمة بجهود منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وهنا لابد من الإشارة أن التزمت الحكومي وعدم الانفتاح على المطالب المشروعة والتي في جلها اقتصادية بامتياز سيجعل الحكومة المركزية ومعها الحكومات المحلية في زاوية حرجة، وسيحدث ما لا يحمد عقباه، حيث تتطلب المرحلة المقبلة جهداً حكومياً وبرلمانياً كبيراً وشفافية واضحة في الكشف عن المعرقلات وسير تنفيذ المشاريع والبرامج، فضلاً عن الكشف عن حالات الفساد والمفسدين والتعامل مع الحريات على وفق جدلية الدستور واحترام المطالب ولاسيما التي تتعلق بالمستوى المعيشي والخدمي.

abbas.abbas80@yahoo.com

فيما أرجأت المالية تطبيق قانون التعرفة الكمركية

خبراء ومستهلكون لـ (المدى الاقتصادي): الإجراءات الحكومية الأخيرة وراء الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الغذائية

□ بغداد / المدى الاقتصادي

شهدت الأسواق المحلية خلال الأيام القليلة الماضية ارتفاعاً حاداً بأسعار المواد الغذائية، فيما عزا خبراء هذا الارتفاع إلى إعلان وزارة المالية عن قرب تطبيق قانون التعرفة الكمركية على السلع والبضائع الداخلة إلى العراق.

وذكر متعاملون في الأسواق لـ (المدى الاقتصادي) أن سعر كيس الطحين سعة ٥٠غراما ارتفع من (٢٠الف دينار) إلى(٤٥ ألف دينار) أما سعر كيس الرز ٥٠ غراما أيضا فقد ارتفع سعره هو الآخر من (٧٠الف دينار) الى (٩٠الف دينار) اما سعر كيس السكر فقد وصل الى(٧٥ الف دينار) والذي كان لايتجاوز الـ(٥٠ الف دينار) ،بالاضافة الى ارتفاع اسعار الدهن والشاي والحليب والمساحيق وغيرها .

وقال المواطن عقيل خالد كاسب لـ (المدى الاقتصادي): إن أسعار المواد الغذائية في ارتفاع مستمر فقرار إعطاء منحة مالية لا يصب في صالح العائلة العراقية لان المواطن سوف يكون تحت رحمة التجار فهو المستورد الوحيد داعياً الحكومة إلى إلغاء هذا القرار.

إلى ذلك قال المواطن احمد الربيعي: في الأيام الماضية ومع تدهور الوضع الأمني لم تشهد المواد الغذائية مثل هذا الارتفاع الذي تشهده اليوم فالمواطن صاحب الدخل المحدود لا يستطيع أن يسد حاجة البيت الكاملة من المواد الغذائية فالحصة كانت تساهم بشكل كبير في مساعدة العوائل العراقية صاحبة الدخل المحدود، لذلك على الحكومة اخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار وألا تتسرع في إلغاء الحصة التموينية لان معظم الشعب العراقي لا يزال تحت مستوى الفقر.

من جانبه عزا محمد نحو صاحب محلات المصطفى لتجارة المواد الغذائية احد تجار جميلة : ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية وخاصة الجافة منها مرتبط ارتباطاً مباشراً بأسعار النفط العالمية فعندما كان سعر برميل النفط ٧٠ دولار كانت الاسعار منخفضة اما صعود برميل النفط الى ١٠٠ دولار رفع اسعار المواد الغذائية الى نصف الضعف بالاضافة الى تكاليف النقل واتوقع الى ان هذا الارتفاع سوف يستمر بتطبيق التعرفة الكمركية الجديدة من قبل الحكومة العراقية .

اما نور الفجاج صاحب محلات الفجاج قال : ان قرار توزيع مكافئة مالية للمواطنين يعتبر قرار صائب الى حد ما وليس له تأثير على ارتفاع اسعار المواد الغذائية موضحا ان الحكومة عندما توزع الرز على المواطنين فهي تستورده على اختيارها وليس على اختيارهم لافتا الى ان توزيع مكافئة وان كانت قليلة تمنح المواطن حرية اختيار السلع الغذائية المناسبة له بالإضافة إلى زيادة التنافس في الأسعار مابين التجار.

إلى ذلك أوضح النائب عبد الهادي حسان برلماني أن واقع العالم الجديد يتجه إلى اقتصاد السوق فهنالك عرض قليل يقابله طلب كبير في المواد الغذائية ويرجع السبب الرئيسي إلى تراجع الزراعة ليس في العراق فقط بل في معظم مناطق العالم مؤكدا على ضرورة النهوض بالواقع الزراعي وتخفيف التعرفة الكمركية على بعض أنواع السلع الغذائية التي ينحسر زراعتها بالعراق بالتالي سوف يتساوى المستورد مع الإنتاج المحلي.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون إن الأسباب المهمة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في هذا الوقت منها تصريح الحكومة عن تخفيض البطاقة التموينية وإعطاء مبالغ مالية للمواطنين بالإضافة إلى محاولة تطبيق التعرفة الكمركية، أضف إلى ذلك شحة المواد الغذائية عالمياً، نتيجة لتحول الشركات في بعض الدول قسم المواد الغذائية الى قسم حيوي حيث يقومون باستعمال الكحول في وقود السيارات.

أضف إلى ذلك أن بعض ضعاف النفوس من التجار استغل أزمة السوق في ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى إقبال الناس على زيادة الطلب للاحتياط.

من جانبه قال علي سامي احد بائعي المفرد في منطقة البنوك في بغداد إن ضعف الإنتاج المحلي وظروف البلد غير المستقرة في السنوات الماضية أدت إلى تدهور الإنتاج واعتماد البلد بشكل رئيسي على الاستيراد من اجل سد حاجة المستهلك وارتفاع أسعار النقل وأسباب جديدة أخرى طرأت على السوق في الفترة الأخيرة منها إعلان الحكومة عن توزيع حصص إضافية في البطاقة التموينية وقرب تطبيق التعرفة الكمركية فكل هذه الأسباب أدت إلى قيام التاجر برفع الأسعار فالبضاعة تمر بعدة مراحل فبعد أن تدخل البلد تفرض عليها ضرائب وتصل إلى التاجر الذي يفرض أسعاره على المستهلك وبدون رقابة على الأسعار أو تحديد لها من قبل الحكومة مما يتعب كاهل المواطن ويحمله أعباءً جديدة قد لا يتحملها أكثرهم.

قال الدكتور ميثم العيبي إن تطبيق قانون التعرفة الكمركية يعتبر سببا من أهم الأسباب في ارتفاع الأسعار في السوق وإذا علمنا بأن العراق يستورد الكثير من السلع وذلك بسبب ضعف الإنتاج المحلي فكل هذا سيؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة، والتعرفة الكمركية هي نوع من انواع الضرائب الغير مباشرة التي ينتقل عبئها من المستورد إلى تاجر الجملة ومن ثم إلى تاجر التجزئة والى المستهلك النهائي. وأضاف أن هذه الزيادة حدثت قبل تطبيق القانون بسبب عامل التوقعات التشاؤمية فهو عامل مهم من العوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب على السلع لأغراض المضاربة وهذا يمكن ان يؤدي الى نوع من انواع الاحتكار وبروز السوق السوداء إضافة إلى توقعات تقول بأن هنالك تحولاً في نوع الدعم المقدم إلى المواطنين من الدعم العيني المتمثل بالبطاقة التموينية إلى الدعم النقدي المتمثل في مشروع الـ ١٥ ألف دينار عراقي التي سيتم توزيعها على كل فرد شهريا في موازنة سنة ٢٠١١م وهذا التحول يمكن أن يقود السوق إلى ارتفاع في الأسعار بسبب ضخ كمية من النقود لا يقابلها معروض سلعي كافي. من جانبه قال الدكتور ماجد الصوري إن التوجه نحو رفع الأسعار بشكل عام سببه هو اتجاه الحكومة في الميل نحو النفقات الاستهلاكية فأي ارتفاع في الأجور أو في عدد العاملين بشكل عام سيؤدي إلى قيام التجار في إعادة توزيع الدخل لمصلحتهم عن طريق رفع الأسعار، وخصوصاً أن القرارات الأخيرة المتعلقة بزيادة الرسوم الكمركية وقرار الحكومة بتوزيع حصص إضافية ومبالغ مالية على البطاقة التموينية سيرفع من الميل نحو الاستهلاك وبالتالي سيرفع من ميل التجار نحو رفع الأسعار للحصول على جزء من الدخول الجديدة عن طريق رفع الأسعار فهذا هو السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار في السوق.

وأضاف أن دور الرقابة ضعيف فلا توجد هنالك رقابة على الاسعار ولا توجد سياسة سعرية شفافة كما ان هنالك سببا مهما جداً وهو ارتفاع الأسعار الدولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط إضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي يكلف التاجر ويكلف المستهلك مبالغ طائلة وغياب الإنتاج المحلي او ضعفه يعتبر سببا إضافيا في ارتفاع أسعار الاستيرادات بشكل عام نتيجة لاعتماد العراق على الإستيراد لتغطية حاجة المواطن العراق ونظراً للوضع غير المستقر في العراق امنيا واقتصاديا في السنوات السبع الماضية أدى إلى زيادة تكاليف النقل وتكاليف التأمين على السلع المستوردة وساهم بشكل فعلي في ضعف الانتاج المحلي.

في غضون ذلك أعلنت وزارة المالية عن تأجيل العمل بقانون التعريفة الكمركية لوقت غير محدد.

وقال مدير عام دائرة الكمارك العامة، نوفل خليل، لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "وزير المالية، رافع العيساوي، اصدر أمرا بتعليق العمل للقانون التعريفة الكمركية لوقت غير محدد بسبب معوقات اقتصادية".

ورجحت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في ١٣من الشهر الجاري، عن أمكانية أن تؤجل الحكومة الاتحادية العمل بقانون الكمركية الذي من المؤمل العمل به في آذار/ مارس المقبل.

وأضاف خليل أن "قانون تعريفة الكمركية الذي اقره مجلس النواب كان من المفترض العمل به في السادس من الشهر المقبل، وفق ما اقره في القانون المشرّع".

ونص قانون التعريفة الجمركية الجديد الذي صادق عليه مجلس الرئاسة العام الماضي واقره مجلس النواب على إلغاء قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة إعادة أعمار العراق وتعديلاته)، وأكد على أن لا يعمل بأي قانون أو تعليمات أو أنظمة تتعارض مع أحكام هذا القانون.

وتابع خليل بالقول أن "القانون سيتم العمل به فور انتهاء المشاكل الاقتصادية التي قد يسببها في حال تنفيذيه وبعد ان يراجع بدقة من قبل مجلس رئاسة الوزراء".

وحذر عدد من الاقتصاديين في وقت سابق من تفعيل قانون التعريفة الكمركية كونه سيربك وضع دخل الفرد الاقتصادي بنسبة ١٦,٠٢٪.

وتفرض رسوم كمركية على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد على ٢٠ ٪ من قيمتها ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية الاتحادي تعديل هذه النسبة لنفس الأسباب الواردة في البند وتعد الزيادة الكمركية إجراء مؤقتاً حتى رفع أسباب الزيادة الاقتصادية.

وتشير المادة الأولى في بابها الأول من قانون الكمارك إلى أن تستوفى رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعريفة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة بهذا القانون.

وكانت وزارة المالية الاتحادية قد أكدت في وقت سابق، على أن القانون الذي أقره مجلس النواب العراقي سينهي مشاكل المنافذ الحدودية بنسبة ٨٠٪.

وكانت الحكومة العراقية أصدرت نهاية الشهر الماضي قرارا يقضي بتطبيق نظام التعرفة الكمركية على البضائع المستوردة بدءا من آذار/ مارس المقبل.

الموافقة على تسلم محصول الشلب المزروع تجاوزاً خارج الخطة الزراعية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قرر مجلس الوزراء المصادقة على توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن تسلم محصول الشلب للمساحات المزروعة تجاوزاً خارج الخطة الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٠ وفق الآلية المنصوص عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٥) لسنة ٢٠٠٩.

وأشار الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ الى أن المصادقة على توصية لجنة الشؤون الإقتصادية بشأن تسلم محصول الشلب للمساحات المزروعة تجاوزاً خارج الخطة الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٠ تأتي حرصاً من الحكومة العراقية لتسويق مثل هذه المنتج الحيوي رغم الأضرار التي قد تنجم عن زراعة محصول يحتاج إنتاجه إلى كميات مياه تتجاوز الحصص المائية المقررة إلا أن الحكومة حريصة على عدم هدر مثل هذا المنتج والعمل على تسويقه إلى المنافذ التسويقية وفق الخطط المرسومة.

وأوضح الناطق أن مجلس الوزراء سبق أن أصدر قراراً سابقاً يتضمن الإبقاء على سياسة الدعم الحكومي المعلنة للقطاع الزراعي في العراق وبنسبة تتراوح (١٥–٢٠) ٪ بشرط أن يتم إعادة النظر في هذه النسبة وبشكل دوري وقد عرض الموضوع أيضاً على جلسة أخرى من مجلس الوزراء وصدر قرار يتضمن آلية تسويق محصول الشلب المتحقق من قبل الفلاحين والمزارعين الذي تمت زراعته خارج الخطة الزراعية المعتمدة لعام ٢٠٠٩ وتسويق ذلك المنتج الى مراكز التسويق حيث أوصت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بتسلم ذلك المحصول للمساحات المزروعة تجاوزاً خارج الخطة الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٠.

وبين أن العديد من الطلبات قد وردت الى وزارة الزراعة من مجالس المحافظات لتسلم محصول الشلب خارج الخطة الزراعية وعقد اجتماع مشترك للوزارات ذات العلاقة بزراعة محصول الشلب وهي وزارات الزراعة والموارد المائية والتجارة وتم مناقشة موضوع تسلم الشلب للمساحات المزروعة تجاوزاً في محافظات ميسان وواسط وذي قار و ديالى حيث ذكرت وزارة الموارد المائية بهذا الخصوص أن هنالك وضع حرج للمياه في العراق وخصوصاً المحافظات الجنوبية التي يتم التجاوز على حصتها المائية لزراعة محصول الشلب في محافظات أخرى بالإضافة الى ارتفاع نسبة ملوحة المياه الواصلة الى هذه المحافظات هذا بالإضافة ان زراعة الشلب تمت من قبل أصحاب الطلبات خارج الخطة وقد ترتب على ذلك أنهم لم يتمكنوا من تسويق الحاصل المتحقق.

وأكد الناطق بأن المساحات المزروعة قد تم تقليصها نظراً للظروف الاستثنائية التي مر بها بلدنا في موسم الصيف الماضي حيث حقق الفلاحون والمزارعون إنتاج الشلب للموسم الماضي على مسؤوليتهم الخاصة ولديهم الآن محصول مهيأ للتسويق على الرغم من المساوئ التي نتجت بسبب تلك التجاوزات ويودون تسويق هذا المنتوج وقد استثمر الكثير من هؤلاء الفلاحين مبالغ طائلة في عملية إنتاج هذه البذور وكذلك أن عملية الإنتاج شملت فقرات غطت تكاليف حراثة الأرض وتعديلها والبذور المستخدمة والأسمدة الزراعية بالإضافة إلى المبيدات الحشرية ومبيدات القوارض واستخدام الطاقة والوقود أثناء عملية الإنتاج وأن عدم التسويق يضر بالفلاحين والمزارعين.

مستشار : إرجاء خطة لإعادة هيكلة المصارف إلى ٢٠١٣

□ بغداد / (رويترز)

قال مستشار للبنك الدولي ماجد الصوري إن خطة لاعادة هيكلة النظام المالي العراقي أرجئت إلى عام ٢٠١٣ بسبب التأخر في توقيع عقود وتأجيل رحلات مسؤولين أجانب الى العراق بسبب مخاوف أمنية.

وقرر العراق في ٢٠٠٦ إعادة هيكلة القطاع المصرفي للسماح بالاستثمار المباشر في البنوك والتخلص من ديون ثقيلة على كاهل البنوك الرئيسية المملوكة للدولة بعد عقود من الحرب والعزلة الاقتصادية.

والأهداف الرئيسية للبرنامج هي إعادة هيكلة أكبر بنكين عراقيين مملوكين للدولة وهما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين وإعادة هيكلة دائرة الرقابة في البنك المركزي وتطوير القطاع المصرفي الخاص.

وأضاف الصوري مدير وحدة إدارة المشروعات التابعة لرئيس الوزراء ومستشار البنك الدولي انه كان من المفترض إتمام الخطة بحلول أكتوبر تشرين الأول ٢٠١٠ لكنها أرجئت إلى يونيو حزيران ٢٠١٣ بسبب الأوضاع الأمنية في العراق وتأخر إجراءات توقيع العقود من جانب البنك الدولي والحكومة العراقية.

وتابع أن الديون الخارجية والداخلية على مصرف الرافدين ٢٨ مليار دولار بينما ديون مصرف الرشيد مليار دولار. واستدانت الحكومة معظم هذه الديون الخارجية المستحقة على البنكين.

وبين الصوري أن إبرام عقود برامج إعادة الهيكلة والتدريب تأجل نحو ستة أشهر لان الخبراء لم يكونوا مستعدين للمجيء إلى العراق بسبب الوضع الامني.

وأوضح أن البرنامج تعطل أيضا بسبب إخفاق صناع السياسة في اتخاذ قرارات بشأن التنفيذ الفعلي للخطة.

وتابع انه لا أحد يعارض إعادة الهيكلة لكن الاحتراف غائب وكذلك الفهم الحقيقي للمشكلات.

وبين الصوري أن التركيز في ٢٠١١ سيكون على تنفيذ برامج التدريب لأقسام مثل دائرة الرقابة في البنك المركزي ووحدة إدارة الفروع لدى كل من مصرف الرافدين ومصرف الرشيد.

وقال إن تغيير الهيكل التنظيمي سيكون من الأولويات أيضا وانه تم توقيع عقود مع شركات أجنبية لهذا الغرض وسيبدأ العمل في أوائل الشهر المقبل.

وأضاف أن الهدف الرئيسي لإعادة الهيكلة هو الوصول إلى نظام مصرفي سليم ومتطور لان البنوك الخمسة المملوكة للدولة تسيطر على نحو ٩٠ بالمئة من أنشطة القطاع المصرفي كله.

وأوضح الصوري أن خطة إعادة الهيكلة تهدف أيضا إلى تحويل البنوك العراقية الأخرى إلى شركات مالية متخصصة مثل بنوك التنمية والبنوك الإسلامية لتشجيع الاستثمار وتطوير الاقتصاد الحقيقي.

وأشار إلى أن من المشكلات الكبيرة أن القانون العراقي لا يسمح للبنوك بالاستثمار بشكل مباشر في الاقتصاد الحقيقي نيابة عن آخرين. وأضاف أنه يتوقع أن يستغرق تغيير ذلك سنة واحدة.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠